HNSJ Humanities & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net

مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة (التصنيف: NSP)
معامل التأثير العربي للعام 2024 = 0.44

عنوان البحث

ولاية القضاء الليبي في التحكيم وفقا للقانون رقم 10 لسنة 2023م

أ- عاشور إبراهيم ديهوم القطوس[1]

[1] محاضر، ماجستير قانون خاص، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا
بريد الكتروني : ashoor0915053500@gmail.com

HNSJ, 2025, 6(5); https://doi.org/10.53796/hnsj65/47
المعرف العلمي العربي للأبحاث: https://arsri.org/10000/65/47

تاريخ الاستقبال: 2025/04/07م تاريخ القبول: 2025/04/15م تاريخ النشر: 2025/05/01م

المستخلص

يمثل التحكيم في القانون الليبي أداة هامة لحل النزاعات، لكن التحديات التي تواجهه تتطلب جهودًا مستمرة من المشرعين والقضاء والمجتمع القانوني. من خلال تطوير البنية القانونية، تعزيز الكفاءات، وتحقيق التوازن بين الاستقلالية والرقابة القضائية، يمكن أن يلعب التحكيم دورًا محوريًا في تعزيز فعالية النظام القضائي وتحقيق العدالة في ليبيا. هدف هذا البحث الى تحليل مدى التوازن بين استقلالية هيئات التحكيم وضرورة وجود إشراف قضائي، مع فحص نطاق تدخل القضاء في إجراءات التحكيم وفقًا للقانون الجديد. كذلك، يهدف البحث إلى دراسة التحديات التي قد تنشأ نتيجة للتدخل القضائي وكيفية ضمان فعالية التحكيم في النظام القانوني الليبي. توصل البحث الى عدة نتائج أهمها أن استقلالية هيئة التحكيم تعتبر من الركائز الأساسية لضمان نزاهة التحكيم وكفاءته، حيث أن وجود محكمين مستقلين ومحايدين يسهم في سرعة وفعالية حل النزاعات. ومع ذلك، تبقى هناك بعض التحديات المرتبطة بغياب محكمين متخصصين في بعض المجالات القانونية في ليبيا. قدم البحث عدة توصيات أهمها ضرورة بناءً على الدراسة المتعمقة في هذا البحث حول التحكيم في التشريع الليبي وفقًا لـ القانون رقم 10 لسنة 2023م، يمكن تقديم عدة توصيات تهدف إلى تعزيز فعالية التحكيم وتطوير آلياته في ليبيا. تتراوح هذه التوصيات بين تحسين التشريعات، وتعزيز الممارسات العملية، وزيادة الوعي القانوني، فضلاً عن تحسين التعاون الدولي.

الكلمات المفتاحية: ولاية القضاء، محكم، تحكيم.

RESEARCH TITLE

The Authority of the Libyan judiciary in arbitration according to Law No. 10 of 2023

Abstract

Arbitration under Libyan law represents an important tool for resolving disputes, but the challenges it faces require ongoing efforts from legislators, the judiciary, and the legal community. By developing the legal structure, enhancing capacity, and striking a balance between independence and judicial oversight, arbitration can play a pivotal role in enhancing the effectiveness of the judicial system and achieving justice in Libya. This research aims to analyze the balance between the independence of arbitration bodies and the need for judicial oversight, while examining the scope of judicial intervention in arbitration proceedings under the new law. The research also aims to examine the challenges that may arise as a result of judicial intervention and how to ensure the effectiveness of arbitration in the Libyan legal system. The research reached several conclusions, the most important of which is that the independence of the arbitration body is considered a fundamental pillar for ensuring the integrity and efficiency of arbitration, as the presence of independent and impartial arbitrators contributes to the speed and effectiveness of dispute resolution. However, some challenges remain related to the lack of arbitrators specialized in certain legal fields in Libya. The research presented several recommendations, the most important of which is the necessity of building on the in-depth study in this research on arbitration in Libyan legislation in accordance with Law No. 10 of 2023. Several recommendations can be made aimed at enhancing the effectiveness of arbitration and developing its mechanisms in Libya. These recommendations range from improving legislation, enhancing practical practices, increasing legal awareness, and enhancing international cooperation.

Key Words: Judicial authority, arbitrator, arbitration.

المقدمة :-

يعد التحكيم من أقدم وأهم وسائل تسوية المنازعات التي ظهرت في مختلف الأنظمة القانونية حول العالم. حيث يتمتع بالعديد من المزايا مقارنة بالقضاء التقليدي، مثل السرعة والمرونة، إضافة إلى توفير الخصوصية للأطراف المتنازعة. وقد أضحى التحكيم وسيلة أساسية لحل النزاعات التجارية والمدنية، بل وتوسع ليشمل النزاعات الدولية بفضل مرونته وفعاليته. ومن هنا تأتي أهمية تنظيم هذا المجال بشكل قانوني دقيق، يضمن للأطراف الحق في اللجوء إلى التحكيم من دون تدخل مفرط من السلطة القضائية، وفي نفس الوقت يحفظ حقوق الأطراف في حال حدوث تجاوزات أو مخالفات.

في ليبيا، شهدت السنوات الأخيرة تطورًا قانونيًا ملحوظًا في مجال التحكيم، حيث صدر القانون رقم 10 لسنة 2023م[1]، الذي يمثل خطوة هامة نحو تطوير النظام التحكيمي في البلاد. يسعى هذا القانون إلى تنظيم آلية التحكيم وتحديد نطاق ولاية القضاء في هذا المجال، بما يضمن تحقيق العدالة وحماية حقوق الأطراف المتنازعة من خلال إشراف قضائي مقيد ودقيق. هذا القانون جاء ليعالج بعض النقاط الغامضة في القانون السابق وليعزز من دور التحكيم كوسيلة بديلة وفعالة لتسوية النزاعات.

إشكالية البحث :-

تنحصر في مدى تأثير تدخل القضاء في عملية التحكيم وفقًا للقانون الليبي رقم 10 لسنة 2023م. إذ يتناول البحث العلاقة بين القضاء والتحكيم، ويبحث في حدود إشراف القضاء على التحكيم، سواء في مرحلة بدء الإجراءات أو في مرحلة الرقابة على الأحكام الصادرة عن هيئات التحكيم، وأيضًا في آلية تنفيذ هذه الأحكام.

أهداف البحث :-

تتمثل في تحليل مدى التوازن بين استقلالية هيئات التحكيم وضرورة وجود إشراف قضائي، مع فحص نطاق تدخل القضاء في إجراءات التحكيم وفقًا للقانون الجديد. كذلك، يهدف البحث إلى دراسة التحديات التي قد تنشأ نتيجة للتدخل القضائي وكيفية ضمان فعالية التحكيم في النظام القانوني الليبي.

أهمية البحث :-

تكمن في تسليط الضوء على دور القضاء في التحكيم، وهو جانب حيوي لفهم كيفية ضمان العدالة أثناء إجراء التحكيم وحماية حقوق الأطراف. كما أن هذا البحث يساهم في إثراء النقاش حول تفعيل التحكيم كأداة فعالة لتسوية المنازعات في ليبيا.

منهج البحث :-

يعتمد على المنهج التحليلي لدراسة وتحليل النصوص القانونية المتعلقة بالتحكيم في التشريع الليبي، والمنهج المقارن لمقارنة النظام الليبي مع الأنظمة القضائية الأخرى التي تبنت قوانين مشابهة.

من خلال هذا البحث، سيسعى الباحث إلى تقديم رؤية واضحة حول دور القضاء في التحكيم في ليبيا وفقًا للقانون رقم 10 لسنة 2023م، وكيفية التوفيق بين استقلالية التحكيم والرقابة القضائية لضمان تحقيق العدالة وحل النزاعات بفعالية وكفاءة.

[1] قانون رقم 10 لسنة 2023م ، بشأن التحكيم التجاري ، الصادر في مدينة بنغازي ، منشور في الجريدة الرسمية العدد التاسع ، الصفحة254 وما بعدها.

المبحث الأول: التحكيم في التشريع الليبي (القانون رقم 10 لسنة 2023م)

في هذا الفصل، سنتناول التحكيم في التشريع الليبي في ضوء القانون رقم 10 لسنة 2023م الذي ينظم التحكيم في ليبيا. سنعرض في البداية المفهوم العام للتحكيم وأهدافه، ثم ننتقل إلى تحليل أهم الملامح التي تميز هذا القانون مقارنة بالقوانين السابقة، وأثره على النظام القضائي الليبي.

الفرع الأول: مفهوم التحكيم وأهدافه

تعريف التحكيم:

التحكيم هو آلية لحل النزاعات يتم فيها تكليف محكم أو هيئة تحكيم مستقلة من الأطراف المتنازعة لحل النزاع وتقديم حكم ملزم للأطراف. يعتبر التحكيم بديلاً عن التقاضي أمام المحاكم الرسمية. ويتميز التحكيم بالسرعة والمرونة ويتيح للأطراف اختيار المحكمين المتخصصين في المجال المعني بالنزاع[1].

أهداف التحكيم:

تسوية النزاعات بفعالية وسرعة: أحد الأهداف الرئيسية للتحكيم هو توفير حل أسرع للنزاعات مقارنة بالقضاء التقليدي، مما يقلل من التراكم في المحاكم ويزيد من كفاءة النظام القضائي.

المرونة: يوفر التحكيم للأطراف حرية اختيار القواعد والإجراءات التي تنظم عملية التحكيم، بالإضافة إلى إمكانية اختيار المحكمين الذين يتمتعون بالكفاءة والمعرفة الخاصة بالنزاع.

السرية: تختلف إجراءات التحكيم عن المحاكم في أن التحكيم عادة ما يكون سريًا، مما يوفر للأطراف حماية لخصوصياتهم وأسرار أعمالهم.

تخفيف العبء عن القضاء: يعد التحكيم من الأدوات التي تساهم في تخفيف الضغط عن المحاكم النظامية، حيث يستند إلى تحكيم متخصص يمكنه حل النزاع دون الحاجة إلى تدخل المحاكم الرسمية.

تقديم حلول مرنة وقابلة للتنفيذ: يوفر التحكيم للأطراف حلولًا قد تكون أكثر مرونة من تلك التي قد تصدر عن المحاكم، مما يساعد في الحفاظ على العلاقة التجارية أو الشخصية بين الأطراف المتنازعة.

الفرع الثاني: القانون رقم 10 لسنة 2023م بشأن التحكيم في ليبيا

نظرة عامة على القانون رقم 10 لسنة 2023م:

صدر القانون رقم 10 لسنة 2023م لتنظيم آلية التحكيم في ليبيا، وذلك في إطار سعي الدولة لتحسين بيئة الأعمال وحل النزاعات بسرعة وفعالية. جاء هذا القانون ليحل محل القوانين السابقة التي كانت تعاني من بعض الغموض والتناقض في بعض الأحيان.

يهدف القانون إلى تقديم آلية تحكيم أكثر وضوحًا، مع ضمان استقرار النظام القانوني وحماية حقوق الأطراف المتنازعة.

---

[1] عبدالله أحمد ، بحص منشور بعنوان النظام القضائي الليبي والتحكيم ، دراسة مقارنة بين دور القضاء وهيئة التحكيم ، مجلة القضاء ، العدد 40 ، ص 110 وما بعدها ، سنة 2023م

مبادئ التحكيم وفقًا للقانون رقم 10 لسنة 2023م:

الحرية التعاقدية: يتيح القانون للأطراف حرية اختيار المحكمين وقواعد التحكيم والإجراءات المتبعة في حل النزاع. ويُسمح لهم بالاتفاق على المكان، اللغة، وقواعد الإجراءات التي سيُتبعها في عملية التحكيم.

الاستقلالية والحيادية: يُشدد في القانون على ضرورة أن يتمتع المحكمون بالاستقلالية والحيادية التامة في ممارسة مهامهم، وذلك لضمان أن تتم العملية التحكيمية بطريقة نزيهة وعادلة.

السرية: يعد القانون أن جلسات التحكيم ستكون سرية، مما يضمن الخصوصية للأطراف.

الاختصاصات المقررة في القانون:

التنظيم الداخلي للتحكيم: يحدد القانون الإجراءات الواجب اتباعها أثناء سير عملية التحكيم، بدءًا من كيفية اختيار المحكمين وصولاً إلى إعداد الحكم التحكيمي.

تدابير التحكيم: يحدد القانون التدابير اللازمة لضمان سير إجراءات التحكيم بفعالية، مثل جواز اللجوء إلى المحكمة في حالة عدم توافق الأطراف على المحكمين أو عدم التزام أحد الأطراف بتنفيذ حكم التحكيم.

التقاضي بشأن اتفاق التحكيم: يمكن للطرف الذي يرغب في الطعن في صحة اتفاق التحكيم أن يرفع دعوى أمام المحكمة المختصة، ويشمل ذلك الطعن في وجود اتفاق التحكيم، نطاقه، أو وجود عوائق تحول دون إجراء التحكيم.

التحكيم التجاري والمدني:

القانون يشمل التحكيم في النزاعات التجارية (مثل النزاعات بين الشركات) وكذلك النزاعات المدنية (مثل النزاعات المتعلقة بالعقود أو العلاقات القانونية بين الأفراد).

كما أنه ينظم التحكيم في المنازعات الدولية التي تشمل أطرافًا غير ليبية، في ضوء الاتفاقات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها ليبيا.

الفرع الثالث: مقارنة بين القانون رقم 10 لسنة 2023م مع القانون التحكيم سابقا

التحديثات في القانون الجديد:

يتميز القانون رقم 10 لسنة 2023م عن القوانين السابقة بترسيخه للمبادئ الحديثة في التحكيم، مثل ضرورة إجراء التحكيم وفقًا للاتفاق المبرم بين الأطراف واتباع آلية شفافة ومستقلة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تعزيز الضمانات المتعلقة بالرقابة القضائية على الأحكام التحكيمية، وتحديد الحالات التي يحق للمحكمة التدخل فيها، مثل الطعن في الحكم التحكيمي أو تنفيذ الحكم.

الاختلافات مع النظام السابق:

في النظام السابق[1]، كان هناك نقص في التنظيم الواضح لبعض جوانب التحكيم، مما كان يثير بعض الشكوك حول آلية تنفيذ الأحكام التحكيمية وحول دور القضاء في هذه العملية. أما القانون رقم 10 لسنة 2023م فيوفر إطارًا قانونيًا واضحًا يعزز من فعالية التحكيم في ليبيا.

كما أن القانون الجديد يولي اهتمامًا أكبر للمشاكل المتعلقة بالتنفيذ الدولي للأحكام التحكيمية، في ظل تزايد أهمية التحكيم في النزاعات التجارية الدولية.

[1] قانون المرافعات الليبي في الفصل الرابع .

المبحث الثاني: ولاية القضاء في التحكيم وفقًا للقانون رقم 10 لسنة 2023م

في هذا الفصل، سنتناول دور القضاء في عملية التحكيم وفقًا لـ القانون رقم 10 لسنة 2023م. يهدف هذا الفصل إلى تحليل وتحديد نطاق تدخل القضاء في التحكيم، بما في ذلك إشرافه على الإجراءات التحكيمية، رقابته على أحكام التحكيم، وكذلك آلية تنفيذ هذه الأحكام. سيتم من خلال هذا الفصل دراسة العلاقة بين القضاء والتحكيم وكيفية التوازن بين استقلالية هيئات التحكيم وضمان حقوق الأطراف المتنازعة.

الفرع الأول: دور القضاء في تنظيم التحكيم

اختصاص المحكمة في قبول أو رفض اتفاق التحكيم:

وفقًا للقانون رقم 10 لسنة 2023م، تعد المحكمة هي الجهة المختصة بالنظر في صحة اتفاق التحكيم في حال وجود نزاع بين الأطراف بشأنه. إذا كان هناك نزاع حول وجود اتفاق التحكيم أو صحته، يجوز لأي طرف من الأطراف المتنازعة أن يلجأ إلى المحكمة للفصل في هذا النزاع[1].

دور القضاء في تعيين المحكمين:

في حالة عدم اتفاق الأطراف على اختيار المحكمين، يمنح القانون رقم 10 لسنة 2023م المحكمة السلطة في تعيين المحكمين أو تشكيل هيئة التحكيم، خاصة إذا كانت الأطراف قد فشلت في الاتفاق على هذا الأمر. عادة ما تتدخل المحكمة عند وجود صعوبة في الاتفاق على عدد المحكمين أو تعيين محكم معين[2]

الفرع الثاني: الرقابة القضائية على أحكام التحكيم

الطعن في الأحكام التحكيمية:

القانون رقم 10 لسنة 2023م يحدد حالات محددة يمكن فيها للطرف المتضرر الطعن في حكم التحكيم أمام المحكمة. وتشمل هذه الحالات[1]:

إذا كانت هناك مخالفة واضحة للنظام العام: إذا كان حكم التحكيم يتعارض مع النظام العام أو يعرض حقوق الأطراف لمخاطر جدية.

إذا كانت هناك مخالفات جوهرية في إجراءات التحكيم: مثل عدم اتباع القواعد القانونية أو الإجرائية التي تم الاتفاق عليها

---

[1] المادة رقم 4 من القانون رقم 10 لسنة 2023م التي جاء فيها (يعد شرط التحكيم عقدا مستقلا عن العقد الأصلي الذي تضمن شرط التحكيم ، ولا يترتب علي بطلان العقد أو فسخه أو إنهائه أي أث علي شرط التحكيم ،واستثناء من ذلك ، إذا كان العقد الأصلي باطلا بطلانا مطلقا لإبرامه من عديم الاهلية أو غير مختص بإمرامه .....الخ)

[2] المادة رقم 16 من القانون رقم 10 لسنة 2023م والتي جاء فيها (يجب تحديد موضوع النزاع في مشارطة التحكيم مع بيان أسماء المحكمين ومؤسسة التحكيم صراحة أو دلالة وإلا كانت المشارطة باطلة ، وإذا لم يقم الأطراف بتحديد أسماء المحكمين أ, اختيار مؤسسة تحكيم معينة تختص المحكمة الابتدائية التي أبرم العقد الأصلي في دائرة اختصاصها بتحديد أسماء المحكمين أو تحديد مؤسسة التحكيم)

[1] المادة رقم 27 من القانون رقم 10 لسنة 2023م والتي جاء فيها (إذا بتت هيئة التحكيم في أي دفع من الدفوع المشار إليها في المادة السبقة بحكم جزئي ، يجوز لأي طرف في حدود ثلاثين يوما من تاريخ إعلامه به أن يطلب من رئيس محكمة الاستئناف التي يوجد بدائرتها مكان التحكيم أن يفصل في الامر ، وعلي المحكمة البت في الموضوع في اجل لا يتجاوز شهرا من تاريخ تقديم الطلب وتتوقف إجراءات التحكيم إلي أن يصدر الحكم من المحكمة ، أما الدفوعات المثارة بعد صدور حكم التحكيم في الطعن المذكور فينظر فيها مع الأصل)

من قبل الأطراف أو التي ينص عليها القانون.

إذا تم إصدار الحكم من محكم غير مختص: في حال صدر الحكم من هيئة تحكيم غير مختصة أو دون الالتزام باختيار المحكمين المتفق عليه.

يحق للطرف المتضرر التقدم بالطعن أمام المحكمة المختصة في مدة محددة لا تتجاوز 30 يومًا من تاريخ علمه بالحكم، بشرط أن تكون الأسباب التي يتقدم بها للطعن واضحة وقوية.

إلغاء حكم التحكيم:

إذا قررت المحكمة وجود خطأ جسيم في إجراءات التحكيم أو مخالفة صريحة للقانون، يجوز لها إلغاء حكم التحكيم. ولكن لا يمكن للمحكمة التدخل في محتوى الحكم التحكيمي أو إجراء تغيير عليه. تتدخل المحكمة فقط في حال وجود عيوب في الإجراءات أو مخالفات قانونية تؤثر على العدالة..

الرقابة القضائية على تنفيذ أحكام التحكيم:

يظل الحكم التحكيمي ملزمًا للأطراف حتى في حال وجود اعتراضات من أحد الأطراف. وفي حال رفض أحد الأطراف تنفيذ الحكم التحكيمي، يمكن للطرف الآخر اللجوء إلى المحكمة المختصة لتنفيذ الحكم[1]

المحكمة يمكن أن تتخذ تدابير لتنفيذ حكم التحكيم بالقوة إذا لم يلتزم الطرف المدين بتنفيذه طواعية. كما يمكن أن تصدر المحكمة أمرًا بالإفراج عن الأموال أو الممتلكات اللازمة لتنفيذ الحكم التحكيمي[2].

الفرع الثالث: تدخل القضاء في حالات استثنائية

إيقاف إجراءات التحكيم:

يمكن أن يطلب أحد الأطراف من المحكمة إيقاف إجراءات التحكيم في حالات استثنائية، مثل عندما يتبين أن هناك تهديدًا لحقوق الأطراف أو وجود حالة تؤثر على سير التحكيم. ويحق للمحكمة أن تقرر إيقاف التحكيم بشكل مؤقت إلى حين الفصل في الأمر[3].

---

[1] المادة رقم 4 من القانون رقم 10 لسنة 203م والتي جاء فيها (يكون حكم هيئة التحكيم قابلا للتنفيذ تلقائيا من قبل الاطراف أو بصفة إجبارية بإذن من رئيس محكمة الاستئناف التي يوجد بدائرتها مقر التحكيم ، ويتولي رئيس الهيئة أو الجهة المنظمة للتحكيم توجيه نسخة من الحكم إلي الاطراف في رف خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ، ويودع في الأجل ذاته أصل الحكم مرفقا باتفاق التحكيم لدي كاتب المحكمة المختصة ، وإذا كان الحكم صادرا باللغة الاجنبية ، تودع معه ترجمة باللغة العربية مصدقا عليها من الخبرة القضائية ،ويحرر كاتب المحكمة محضرا بهذا الإيداع ، ولأطراف النزاع الحصول علي صورة من هذا المحضر ، ويبقي أصل الحكم مودعا لدي كاتب المحكمة ، وتسلم النسخ مذيلة بالصيغة التنفيذية في حدود يومين من تاريخ الايداع)

[2] المادة رقم 60 من القانون رقم 10 لسنة 2023م والتي جاء فيها (تكون لأحكام هيئة التحكيم قوة الأمر المقضي به ، وتطبق عليها القواعد الخاصة المتعلقة بالنفاذ المعجل ، بعد تذييلها بالصيغة التنفيذية بقرار من رئيس المحكمة المختصة التي اودع بها أصل الحكم)

[3] المادة رقم 21 من القانون رقم 10 لسنة 2023م والتي جاء فيها (إذا لم تتوافر المؤهلات المطلوبة في الحكم أو إذا وجدت أسابا من شأنها أن تثير شكوكا حول حيادة أو استقلاليته يجوز رد الحكم من قبل أي طرف من أطراف النزاع ، ولا يجوز لأي من أطراف النزاع رد محكم بعينه هو أو من اشترك في تعيينه إلا لأسباب اكتشفها بعد التعيين ، وفي جميع الاحوال يرد المحكم بالأسباب نفسها التي يرد بها القاضي المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والتجارية ، ويقدم طلب الرد إلي رئيس المحكمة الابتدائية التي يوجد بدائرتها مقر التحكيم إذا كان التحكيم مؤسسيا أو رئيس المحكمة الابتدائية التي أبرم بدائرتها اتفاق التحكيم إذا كان التحكيم حرا وفي جميع الأحوال يكون قرار المحكمة الابتدائية غير قابل للطعن ويجب أن تتوقف إجراءات التحكيم من تاريخ تقديم طلب الرد إلي حين الفصل فيه وعلي القاضي المختص الفصل في الطلب خلال عشرة أيام من تاريخ تقديمه)

التحكيم في حالات الطوارئ:

يشمل القانون رقم 10 لسنة 2023م نصوصًا خاصة تتعلق بوجود حالات طارئة تتطلب التدخل الفوري من القضاء. على سبيل المثال، إذا كان أحد الأطراف بحاجة إلى اتخاذ تدابير احترازية أو مؤقتة لتجنب الخسائر الكبرى، يمكن للمحكمة اتخاذ قرار سريع لتنظيم التحكيم أو إجراء احترازي حتى يتم حسم النزاع[1]

المراجعة في حالة وجود خطأ قضائي جسيم:

تنص بعض مواد القانون على أنه إذا كانت هناك أخطاء قضائية جسيمة خلال عملية التحكيم، قد يتدخل القضاء لتصحيح الخطأ أو إصدار حكم بديل. ومع ذلك، يكون تدخل القضاء في هذه الحالة محدودًا ومقتصرًا على تصحيح الأخطاء القانونية الكبيرة.

الفرع الرابع: العلاقة بين القضاء والتحكيم: التوازن بين الاستقلالية والرقابة

التوازن بين استقلالية التحكيم وضرورة الرقابة القضائية:

يتسم التحكيم بأنه آلية قانونية مستقلة، حيث يتم تحديد كيفية سيره وتنفيذه من قبل الأطراف المتنازعة والمحكمين، مما يضمن سرعة ومرونة في حل النزاع. ولكن في الوقت ذاته، يُعد التدخل القضائي جزءًا لا يتجزأ من حماية حقوق الأطراف وضمان العدالة.

القانون رقم 10 لسنة 2023م يحاول الحفاظ على هذا التوازن من خلال الحد من تدخل القضاء بحيث يكون ذلك فقط في الحالات الاستثنائية، مثل الطعن في الحكم التحكيمي أو التحقق من تطبيق النظام العام.

التحديات المرتبطة بتدخل القضاء:

أحد التحديات الرئيسية التي قد تنشأ من تدخل القضاء في التحكيم هو إبطاء العملية التحكيمية. قد يؤدي الطعن في الأحكام التحكيمية أو طلب إلغاء الحكم إلى تأخير تنفيذ الحلول المتفق عليها.

علاوة على ذلك، قد يؤدي التدخل القضائي إلى إضعاف الثقة في التحكيم باعتباره وسيلة سريعة ومرنة لتسوية النزاعات، حيث قد يعترض بعض الأطراف على تدخل القضاء بشكل مبالغ فيه.

المبحث الثالث: التوازن بين استقلالية هيئة التحكيم وولاية القضاء

يهدف هذا الفصل إلى دراسة التوازن الذي يطرحه القانون رقم 10 لسنة 2023م بين استقلالية هيئة التحكيم وولاية القضاء، وكيفية تحقيق هذا التوازن لضمان فعالية التحكيم وحماية حقوق الأطراف في نفس الوقت. يتطرق الفصل إلى الدور الذي يؤديه القضاء في الرقابة على إجراءات التحكيم وحكمه، من خلال تحديد حدود هذا التدخل بما لا يضر باستقلالية المحكمين، فضلاً عن استعراض التحديات التي قد تنشأ نتيجة لهذا التوازن، وكيفية معالجتها.

---

[1] المادة رقم 14 من القانون رقم 10 لسنة 2023م والتي جاء فيها (يمكن لقاضي الأمور الوقتية إصدار إجراءات وقتية أو تحفظية ، في حدود اختصاصاته قبل البدء في إجراءات التحكيم أو أثناءها بطلب احد الأطراف مع مراعاة أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وإذا باشرت هيئة التحكيم أعمالها يصبح اتخاذ أية وسيلة وقتية أو تحفظية من اختصاصها بقوة القانون ، ويمكن لهيئة التحكيم أو القاضي إلزام أي طرف بدفع جزء من المصاريف التي يستلزمها هذا الإجراء)

الفرع الأول: استقلالية هيئة التحكيم

مفهوم الاستقلالية في التحكيم:

استقلالية هيئة التحكيم تعني أن المحكمين يعملون بشكل مستقل عن أي تأثير خارجي سواء من الأطراف المتنازعة أو من القضاء. وهذا يشمل استقلالهم في اتخاذ قراراتهم بشأن موضوع النزاع، وإجراءات التحكيم، واختيار الحلول التي يتفقون عليها دون ضغوط أو توجيه من أي جهة خارجية.

استقلالية المحكمين تمثل أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها التحكيم كوسيلة بديلة لفض المنازعات، حيث يضمن هذا المبدأ تحقيق عدالة أكثر تخصصًا وسرعة في اتخاذ القرارات.

الضمانات القانونية لاستقلالية هيئة التحكيم:

القانون رقم 10 لسنة 2023م يعزز استقلالية هيئة التحكيم من خلال عدة آليات، أبرزها:

اختيار المحكمين بحرية: يتيح القانون للأطراف اختيار المحكمين بناءً على توافق إرادتهم، مما يعزز من استقلالية الهيئة التحكيمية.

الحيادية: يجب على المحكمين أن يكونوا محايدين في جميع مراحل التحكيم، وتفرض عليهم القوانين ضرورة الإفصاح عن أي تعارض محتمل في المصالح قد يؤثر على حيادهم.

القدرة على اتخاذ القرار دون تدخل خارجي: تحرص القوانين الحديثة على منح المحكمين السلطة الكاملة في اتخاذ قراراتهم بشأن الإجراءات التحكيمية، بما في ذلك تحديد مواعيد الجلسات، تحديد الأدلة المقدمة، واختيار القواعد التي تُطبق على النزاع[1].

الفرع الثاني: دور القضاء في ضمان العدالة والتحكيم الفعّال

رقابة القضاء على إجراءات التحكيم:

القضاء لا يتدخل في جوهر النزاع الذي يتم تحكيمه، ولكن دوره يكمن في مراقبة الالتزام بالقانون وضمان تنفيذ إجراءات التحكيم بشكل عادل وشفاف.

على سبيل المثال، إذا كانت هناك مخالفة لإجراءات التحكيم أو عدم تطبيق اتفاق التحكيم بين الأطراف، يحق للقضاء التدخل في هذه المرحلة لضمان تطبيق القوانين المعمول بها.

التدخل القضائي في مراحل التحكيم:

التدخل عند تعيين المحكمين: إذا كان هناك خلاف بين الأطراف حول تعيين المحكمين أو تشكيل الهيئة التحكيمية، يحق للمحكمة التدخل وتعيين المحكمين أو تشكيل الهيئة[2].

التدخل في حالة توقف التحكيم: إذا كان أحد الأطراف يمتنع عن تنفيذ الإجراءات أو إذا كان هناك تهديد بعرقلة سير

---

[1] المادة 16 من القانون رقم 10لسنة 2023م والذي جاء فيها (يجب تحديد موضوع النزاع في مشارطة التحكيم مع بيان أسماء المحكمين ومؤسسة التحكيم صراحة أو دلالة وإلا كانت المشارطة باطلة ، وإذا لم يقم الأطراف بتحديد أسماء المحكمين أو اختيار مؤسسة تحكيم معينة تختص المحكمة الابتدائية التي أبرم العقد الأصلي في دائرة اختصاصها بتحديد أسماء المحكمين أو تحديد مؤسسة التحكيم)

[2] أنظر في المادة 21 من القانون رقم 10 لسنة 2023م بشأن التحكيم التجاري الليبي .

التحكيم، يمكن للقضاء التدخل لإجبار الأطراف على الالتزام بالقواعد[3].

التحقق من سلامة اتفاق التحكيم: المحكمة يمكنها التدخل في حالة وجود نزاع حول صحة اتفاق التحكيم، خاصة إذا كانت هناك حالة من الإجبار أو الغش في الاتفاق.

الرقابة القضائية على حكم التحكيم:

الطعن في حكم التحكيم: كما تم شرحه في الفصل السابق، يمكن لأحد الأطراف الطعن في حكم التحكيم أمام القضاء في حالات معينة، مثل وجود خطأ في تطبيق القانون، أو إذا تبين وجود مخالفات قانونية أثناء إجراء التحكيم.

إلغاء حكم التحكيم: في حال حدوث أخطاء جسيمة في إجراءات التحكيم أو مخالفة للنظام العام، يجوز للقضاء إلغاء الحكم التحكيمي. لكن القضاء لا يملك سلطة تعديل الحكم أو التدخل في المضمون.

الفرع الثالث: ضمانات التوازن بين استقلالية التحكيم وتدخل القضاء

ضمانات الحد من تدخل القضاء:

الاستقلالية في اتخاذ القرارات: على الرغم من وجود رقابة قضائية، إلا أن القانون رقم 10 لسنة 2023م يحرص على تأكيد استقلالية المحكمين في اتخاذ قراراتهم. يتمثل هذا في فرض قيود صارمة على تدخل القضاء في تحديد نتائج التحكيم، حيث يقتصر التدخل على جوانب إجرائية وقانونية بحتة.

الاستقلالية في تحديد القواعد والإجراءات: يتم منح المحكمين السلطة الكاملة في تحديد القواعد التي تنظم إجراءات التحكيم، بما في ذلك اختيار المكان واللغة، دون تدخل من القضاء ما لم يكن ذلك مطلوبًا لحماية النظام العام أو حقوق الأطراف.

تعزيز ضمانات العدالة في إجراءات التحكيم:

من خلال ضمان أن يكون القضاء في حالة الطوارئ أو عند حدوث تجاوزات فقط، ويقتصر تدخله على حماية حقوق الأطراف وضمان التنفيذ السليم للحكم التحكيمي.

يضمن القانون رقم 10 لسنة 2023م حماية حقوق الأطراف من خلال التوازن بين استقلالية المحكمين ورقابة القضاء، مما يحافظ على نزاهة وشفافية التحكيم كآلية لحل النزاعات.

تحديات وإشكاليات التوازن:

التحدي الأول: قد يتسبب تدخل القضاء المبالغ فيه في إضعاف الثقة في التحكيم كوسيلة مستقلة. لذا من المهم تحديد حالات التدخل القضائي بشكل دقيق ومحدد.

التحدي الثاني: في بعض الحالات قد تكون الضمانات القانونية غير كافية لضمان استقلالية كاملة للمحكمين، خاصة في المنازعات ذات الأبعاد التجارية الكبرى حيث توجد ضغوط من الأطراف القوية.

التحدي الثالث: الرقابة القضائية على التنفيذ يمكن أن تكون مصدرًا لتأخير تنفيذ الأحكام التحكيمية، مما قد يؤثر على فاعلية التحكيم[1].

---

[3] أنظر في المادة 48 من نفس القانون

[1] محمود الزاوي ، بحث منشور في مجلة القانون بعنوان التحديات التي تواجه التحكيم في النظام القضائي الليبي، العدد 33 ص 56 وما بعدها ، سنة 2018م

الخاتمة :-

في الختام، يمكن القول أن التحكيم في التشريع الليبي، وفقًا للقانون رقم 10 لسنة 2023م، يمثل خطوة هامة نحو تطوير منظومة العدالة في ليبيا من خلال توفير آلية فعالة وسريعة لفض المنازعات بعيدًا عن الإجراءات القضائية التقليدية. لقد تم التأكيد على أهمية استقلالية هيئة التحكيم و دور القضاء في ضمان تحقيق العدالة، كما تم دراسة التوازن الدقيق بين هذين الجانبين في إطار القانون الليبي.

أبرز النتائج والتوصيات:

أولا : النتائج .

استقلالية هيئة التحكيم تعتبر من الركائز الأساسية لضمان نزاهة التحكيم وكفاءته، حيث أن وجود محكمين مستقلين ومحايدين يسهم في سرعة وفعالية حل النزاعات. ومع ذلك، تبقى هناك بعض التحديات المرتبطة بغياب محكمين متخصصين في بعض المجالات القانونية في ليبيا.

دور القضاء في الرقابة على التحكيم يعتبر أمرًا ضروريًا لضمان أن العملية التحكيمية تسير بشكل قانوني وسليم، لكنه ينبغي أن يُحصر في الجوانب الإجرائية والرقابية دون التدخل في الجوهر أو التأثير على قرارات المحكمين، بما يضمن توازنًا بين الاستقلالية والتحكم القضائي.

على الرغم من أن القانون رقم 10 لسنة 2023م يقدم إطارًا جيدًا للتحكيم، إلا أن هناك فرصًا لتحسينه، من خلال تعزيز التشريعات المتعلقة بالتحكيم الإلكتروني، وتوسيع نطاق التطبيق في مجالات جديدة مثل التحكيم العمالي و التحكيم البيئي.

التحديات الأمنية والسياسية التي يمر بها البلد قد تؤثر في الفعالية العملية للتحكيم، لكن يمكن التغلب عليها من خلال تعزيز البنية القانونية وتطوير مراكز تحكيم متخصصة ومستقلة.

التدريب والتعليم المستمر في مجال التحكيم يجب أن يكون أولوية لضمان توعية الأطراف بمزايا التحكيم وكيفية التعامل مع آلياته القانونية بشكل صحيح. إضافة إلى ذلك، هناك حاجة ملحة لتطوير مراكز التحكيم المحلية وزيادة التعاون مع المنظمات الدولية لضمان الالتزام بالمعايير العالمية.

ثانيا :- التوصيات .

بناءً على الدراسة المتعمقة في هذا البحث حول التحكيم في التشريع الليبي وفقًا لـ القانون رقم 10 لسنة 2023م، يمكن تقديم عدة توصيات تهدف إلى تعزيز فعالية التحكيم وتطوير آلياته في ليبيا. تتراوح هذه التوصيات بين تحسين التشريعات، وتعزيز الممارسات العملية، وزيادة الوعي القانوني، فضلاً عن تحسين التعاون الدولي.

1. تطوير الإطار التشريعي والتحسين المستمر للقوانين

مراجعة وتحديث القوانين المتعلقة بالتحكيم: رغم أن القانون رقم 10 لسنة 2023م قد وفر قاعدة قانونية جيدة، إلا أن التعديلات المستقبلية قد تكون ضرورية لمواكبة التطورات العالمية في مجال التحكيم. ينبغي تحديث بعض النصوص لضمان توافقها مع المعايير الدولية، مثل تعزيز النصوص المتعلقة بالتحكيم الإلكتروني في النزاعات التجارية والعقارية.

توسيع نطاق التحكيم: من المهم أن يتم توسيع تطبيق التحكيم ليشمل مجالات جديدة مثل التحكيم في قضايا حقوق الإنسان، و التحكيم البيئي، و التحكيم الإلكتروني، خاصة مع النمو المتسارع في التجارة الإلكترونية والنزاعات المرتبطة بها.

2. تعزيز التدريب والتعليم في مجال التحكيم

إطلاق برامج تدريبية متخصصة: ينبغي إقامة دورات تدريبية وورش عمل مستمرّة للمحكمين والمحامين والقضاة على قواعد التحكيم الدولية مثل قواعد غرفة التجارة الدولية (ICC)، و محكمة التحكيم الرياضية (CAS)، بالإضافة إلى تعزيز مهارات المحكمين في مجالات تخصصية مثل التحكيم التجاري الدولي و التحكيم في النزاعات العقارية.

التركيز على تدريب المحكمين المحليين: يحتاج المحكمون في ليبيا إلى مزيد من التدريب المتخصص لتطوير مهاراتهم في التحكيم وفقًا للقانون الوطني والدولي. تدريب المحكمين يجب أن يشمل معايير اختيار المحكمين، وأساسيات بناء حكم تحكيمي، وأهمية تعزيز الاستقلالية والحيادية في العملية التحكيمية.

3. تطوير مراكز التحكيم المتخصصة

إنشاء مراكز تحكيم متخصصة: يجب إنشاء مراكز تحكيم مستقلة ومتخصصة في ليبيا في مجالات مثل التحكيم التجاري، العقاري، العمالي، والتحكيم الدولي. يمكن لهذه المراكز أن تكون مرجعية في توفير محكمين ذوي خبرة والتأكد من ضمان نزاهة وسرعة الإجراءات.

4. تعزيز الوعي القانوني بين الأطراف المتنازعة

إطلاق حملات توعية حول التحكيم: من المهم أن يتم تكثيف الجهود لزيادة الوعي في المجتمع القانوني والتجاري بشأن مزايا التحكيم كأداة بديلة لحل النزاعات. يمكن أن تشمل هذه الحملات التدريب للمستثمرين، و الشركات الكبرى، و الأفراد لتعريفهم بمزايا التحكيم وأهمية توافقه مع القوانين الدولية.

توفير استشارات قانونية بشأن التحكيم: من المهم تقديم استشارات قانونية للأطراف المتنازعة حول خياراتهم في حل النزاعات، بما في ذلك التحكيم، وكيفية إعداد اتفاقيات تحكيم سليمة، وضمان تنفيذ الأحكام التحكيمية بشكل قانوني وفعال.

5. تحسين البنية التحتية القانونية

تعزيز الرقابة القضائية على التحكيم: بينما يضمن التحكيم استقلالية المحكمين، من الضروري أن تقوم السلطات القضائية بمراقبة إجراءات التحكيم لضمان الالتزام بالقانون وحماية حقوق الأطراف، خصوصًا في حالات الطعون على قرارات التحكيم أو تنفيذ الأحكام التحكيمية.

6. استخدام التكنولوجيا في التحكيم

تشجيع التحكيم الإلكتروني: في إطار التوجه العالمي نحو التحكيم الإلكتروني، يجب على ليبيا أن تتبنى استخدام التقنيات الحديثة مثل منصات التحكيم الإلكترونية التي تسهل عملية تقديم الطلبات، وتبادل المستندات، وعقد الجلسات عن بُعد، مما يسهم في تسريع الإجراءات وتخفيض التكاليف.

استحداث نظام رقمي لإدارة القضايا التحكيمية: يجب تطوير نظام إلكتروني يسمح بتوثيق ومعالجة القضايا التحكيمية بشكل أكثر كفاءة، ويوفر قاعدة بيانات موثوقة لجميع الإجراءات والتحكيمات.

المراجع :-

1- القانون رقم 10 لسنة 2023م بشأن التحكيم: التشريع الليبي الخاص بتنظيم التحكيم في البلاد والذي يحدد الإطار القانوني للإجراءات التحكيمية واختصاصات المحكمين، بالإضافة إلى تنظيم العلاقة بين القضاء والتحكيم.

2- محمود الزاوي بحث بعنوان "التحديات التي تواجه التحكيم في النظام القضائي الليبي"، مجلة القانون، العدد 33، ص 56-70..سنة 2018م

3- عبدالله أحمد بحث منشور "النظام القضائي الليبي والتحكيم: دراسة مقارنة بين دور القضاء وهيئة التحكيم"، مجلة القضاء، العدد 40، ص 110-130، 2023م